E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط

Risk management in the US national security strategy in the Middle East

الباحث جمعة عادل علي فيحان*

الملخص:

إدارة المخاطر ليست سوى ممارسة لعملية اختيار فعالة للبدائل والأساليب للحد من المخاطر التي تواجه الدولة، سواء كانت مخاطر داخلية أو خارجية، ونظراً لتزايد خطورة وتنوع هذه المخاطر، لذا من الضروري تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث تختلف استراتيجيات إدارتها من دولة إلى أخرى حسب طبيعة قوتها وعلاقاتها وأهدافها من خلال التحكم في ادارة النوعية التي تواجهها، فالتلكؤ في الإدارة يؤدي إلى الفشل في تحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية، اذ ركزت الاستراتيجية الأمريكية على أولويات واحتياجات أمنها القومي باعتبارها الدولة المهيمنة والقطب الوحيد المسؤول عن هيكل النظام الدولي، وأنها تواجه منافسة قوية من بعض الدول.

الكلمات المفتاحية:

Abstract:

Risk management is nothing but an exercise in the process of effective selection of alternatives and methods to reduce the threats facing the state, whether they are related to internal or external risks, and due to the increasing severity and diversity of these risks, we find that they are of an economic, political and military nature, so it is necessary to develop risk management strategies. Risk management from one country to another according to the nature of its power, relations, and strategic objectives by controlling the risks it faces. Failure to manage risks properly leads to failure to achieve the strategic objectives of the state, as the US strategy focused on the priorities and needs of its national security as the dominant country and the sole responsible pole. About the structure of the international system, and that the United States faces strong competition from some countries.

المقدمة :

تبلورت الاستراتيجية الأمريكية في سياستها الخارجية وتركزت على أسس فلسفية براغماتية قائمة على مقاربة تحقيق المصلحة القومية، فهي بغض النظر عن شخصية الرئيس وتعاقب الإدارات المختلفة ومع الأخذ بالاعتبار حول الفروقات بين تلك الإدارات، فإن المبادئ الأساسية الجوهرية المكونة للاستراتيجية القومية يؤكد محتواها الحفاظ على سيادة الولايات المتحدة، ومراعاة التنسيق والاختلافات الشكلية حسب اختلاف شخصيات الرؤساء وانتماءاتهم الحزبية.

وقد اتسمت الاستراتيجيات التي صاغتها الإدارات الأمريكية خلال العقود الماضية بأنها تحمل توجيهات وإشارات لنواياها تجاه كل من حلفاء وأعداء الولايات المتحدة خلال فترات زمنية محددة، حيث توفر وثيقة الأمن القومي رؤية نافذة على التحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وتحدد الأولويات القصوى بشأن قضايا الأمن القومي، كما تعطي نظرة أوسع حول الكيفية التي تعتزم بها تعزيز مصالحها الحيوية.

اشكالية البحث:

*

يُبرز مشكلة البحث في تزايد حالة الجدل واحتدامها بشأن طبيعة المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة، والتي تتطلب تخطيطا استراتيجيا لمواجهتها, وحالة الاستقطاب السياسي التي تفرض ان هناك تنافس وتحدي لها من قبل بعض الدول في النظام الدولي اهمها روسيا الاتحادية والصين، فضلا عن تحديات اخرى تواجه الولايات المتحدة في قيادة العالم لا بد من مواجهتها من منطق القوة كالإرهاب ومزاحمة المصالح الامريكية في مناطق النفوذ.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة المهينة عالميا وان استراتيجيتها تنفذ لتحقيق مصالحها ومصالح شركائها, لمواجهة التهديدات والاخطار ازاء تنفيذ استراتيجية امنها القومي وتحقيق مصالحها وتطويق واحتواء التحديات والتهديدات التي تواجهها الداخلية والخارجية.

أولا: استراتيجية الامن القومي الامريكي (المرتكزات والاهداف)

استراتيجية الولايات المتحدة تقوم على أساس اتخاذ القرار الصحيح بعد تجربة جميع الخيارات والبدائل، حيث قال ونستون تشرشل إن الأمريكيين يفعلون الشيء الصحيح بعد تجربة كل البدائل الأخرى، كما تعتمد على دور المؤسسات الأمنية والاستخباراتية ومراكز الفكر وليس الدور العسكري المباشر، وتعمل هذه المؤسسات على أساس ثوابت هدفها الأساسي خدمة المصالح الأمريكية بغض النظر عن مصالح دول المنطقة، وبغض النظر عمن يحكم ومدى علاقته بالولايات المتحدة, والاستراتيجية التي تتبناها يمكن عدها من الثوابت والركائز القائمة دون تغير أو تبديل جذري حيث انها الدولة المهيمنة عالميا.

1- مرتكزات استراتيجية الامن القومي الامريكي

ترتكز الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة على توظيف جميع الموارد والقوة لديها لتحقيق أهدافها الوطنية والقومية المهمة, حيث تشمل قدراتها على الموارد الاقتصادية والسياسية والعسكرية, وهي تمتلك القدرات التقليدية المرتبة من حيث الحجم الأعلى الموجودة في أي دولة صديقة أو عدوة، هي قوة المبدأ التي تعد من أعظم مزايا الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين, اذ تتبنى بتوظيف وتنفيذ استراتيجيتها على من ومتى وكيف يتم توظيفها، وهي تدرك حقيقة قدرتها المطلقة أكثر مما عليه في حال كيف ومتى ولماذا يجب أن تستخدمها[1]. والمرتكزات الاستراتيجية الامريكية هي ما يلي :

السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تنطلق من اعتبارات تتعلق بمصالحها في المنطقة العربية والشرق الأوسط, نظراً لمصالحها القومية والكونية وهناك قضايا رئيسة في مدرك صانع الاستراتيجية الامريكي, هي من بين الامور التي أثرت في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وهي التي تملي سياستها وذلك نتيجة بعض التهديدات التي تواجهها عند تطبيق استراتيجيتها ويمكن اختصار هذه المرتكزات بما يلي:

أ. التزام الولايات المتحدة بحماية أمن اسرائيل وحماية الروابط التقليدية بينهما

كتب جون مير شايمر وستيفن والت في دراسة بعنوان اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، في البداية على مدى العقود الماضية خاصة منذ حرب الأيام الستة عام 1967، استندت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بجوهرها على العلاقة مع إسرائيل، ودعمها غير المشروط، مما ألهب الرأي العام العربي والإسلامي وعرّضت للخطر ليس فقط أمن الولايات المتحدة ولكن أمن العديد من دول العالم، لكن لا يمكن لأي تفسير أن يبرر هذا المستوى العالي من الدعم المادي والدبلوماسي الذي قدمته أمريكا لها، وعكس ذلك فإن تدخل السياسة الأمريكية في شؤون المنطقة ينبع من سياسات داخلية لا

(1) غاري هارت, **القوة الرابعة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين**, ترجمة محمد محمود التوبة, مكتبة العبيكان, السعودية, ط1, 205, ص 15.

ترتبط بالمصالح أو بالقيم الأخلاقية إنما تنبع وبوجه خاص من نشاط اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الامريكية[1].

والتوافق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تجلى في عدة نقاط من بينها[2]:

- كان تحت غطاء تأمين الكيان إسرائيلي وفق الاتفاقيات الاستراتيجية التي ابرمت بين الطرفين ومنها (مذكرة تفاهم عام 1981 التي وضعت بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية), و(واتفاق واي بلانتيشن, التي هي أساس تحقيق هدف إسرائيل في تحويلها إلى قوة عظمى).
- كما دخلت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من الأمن المتبادل في علاقاتها الإستراتيجية حيث استخدم مصطلح المظلة للدفاع عن إسرائيل بمنع كل من العراق وإيران من استخدم قدراتها الصاروخية ضد إسرائيل, زيادة القدرات الإسرائيلية في مجال الدفاع والردع بحيث تتمكن إسرائيل من أن توجه الضربة القاضية إذا ما هوجمت بأسلحة دمار شامل أو صواريخ.

ب. الحرب على الارهاب. في ظل النظام الدولي القائم هناك تحول في مفهوم الإرهاب والحرب ضده، مما دفع الولايات المتحدة إلى تحمل المسؤولية والحرب ضد الإرهاب والدول التي تدعمه, فقد صنفته بانه استراتيجية تعتمد على مجموعة من الافراد او الجماعات او المنظمات او حتى الدول, باستخدام العنف واثارة الرعب وبث الخوف الشعور بعدم الأمان في الطرف المقابل الذي قد يكون من قبل دولة أو أن مصالحها تسعى وراء أهداف سياسية أو اقتصادية أو دينية، والولايات المتحدة عندما أعلنت الحرب على الإرهاب في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، ليس قضية جديدة لكنها الحرب المعلنة الثانية منذ تولي رونالد ريغان الحكم, تعهدت الحكومة الأمريكية بأن الحرب على الإرهاب ستكون أساس السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي تقف وراء الدول[3].

ت. سياسة الاحتواء الامريكية تجاه بعض دول المنطقة. دأبت الاستراتيجية الامريكية بالعودة إلى مبدأ الاحتواء الذي وضعه جورج كينان عام 1947 لمحاصرة الاتحاد السوفياتي السابق، وارتبطت في تعاملها مع دول الشرق الأوسط بمارتن أنديك، مساعد الرئيس كلينتون لشؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي الذي قدم الخطوط العريضة لتلك الاستراتيجية مؤكدا فيها تبني واشنطن لعبة توازن القوى في تعاملها مع كل من إيران والعراق متأثرا بأفكار هنري كيسنجر الذي دعا إلى استخدام القوة لمساعدة إيران ضد العراق والعكس صحيح مع الحفاظ على الحياد تجاه كلا الطرفين لتجنب خلق عقبات أمام خطتهم لمهاجمتهم في المستقبل, باختصار ارتكزت استراتيجية الاحتواء للولايات المتحدة على العناصر التالية[4]:

1. منع أي قوة إقليمية أو عالمية من منافسة أمريكا كقوة مسيطرة في الخليج العربي.
2. حماية دول مجلس التعاون الخليجي من التهديدات الداخلية والخارجية.
3. رفض العلاقات السياسية معهما وعدم افتراض أن التوازن العسكري عنصر استقرار في الخليج.
4. اللجوء للأدوار الأحادية والانفرادية في إدارة شؤون الخليج بالتنسيق مع الحكومات الصديقة.

فاحتواء الشرق الاوسط الذي اعتمدته الولايات المتحدة هو مبدأ وهدف وسياسة في نفس الوقت لغرض الحؤول دون تصادم مباشر بين القوى العظمى، اعتمدته في كثير من مواقع الاشتباك العالمية السياسية او العسكرية كالحرب العراقية الإيرانية التي تعد حروب بالنيابة, وسميت بالاحتواء المزدوج [5].

ث. تقاطع المصالح الأمريكية في المنطقة الشرق الاوسط.

---

(1) جون مير شايمر، **حرب الأفكار واللوبي الإسرائيلي في أمريكا**، ترجمة مدحت طه, نفرو للنشر ، ط 1، مصر ، 2007, ص 15.

(2) قاسم دحمان, **تحولات الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط**, أي كتب للنشر, لندن, 2020, ص42.

(3) نعوم تشومسكي, **اوهام الشرق الاوسط**, ترجمة شيرين فهمي, مكتبة الشرق الدولية, ط 1, القاهرة, 2004, ص 87.

(4) Holly Sklar, Brave New World Order in Cynthia Peter (ed) Collateral Damage: The NewWorld Order at Home and Abroad (Boston: South end Press, 1992), P.22-34.

(5) عبد الغفار عفيفي الدويك, **الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط نموذجا**, المجلة الدولية لأبحاث الأزمات, المجلد 1, العدد التعريفي, الرياض, 2017, ص 28.

أن الإدراك الاستراتيجي للإدارات الأمريكية بدا بصياغة التصور الحقيقي ما يسمى بعوامل الثبات في السياسة الخارجية, لامتصاص التوترات والاضطرابات في الشرق الأوسط، ومن نطاق تعاطيهم مع الحلفاء الاستراتيجيين، التي تدور في فلك حماية وتعزيز مصالحها الاستراتيجية، وتوجيه رسالة ردع ضد القوى المناوئة لها في ساحات التصادم الجيوسياسي في المنطقة، لذا تتأطر مسارات توجهاتها الاستراتيجية باتجاه إعادة جدولة الأولويات والمرتكزات في رؤية تعكس ايقاعاتها من منطق الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية بوصفها هدف جيوسياسي، اذ ترتكز التحركات الأمريكية على خلق المتغيرات التي من خلالها يتم بناء أسس جديدة للتفاعلات، تحت شعار الحفاظ على القيم الديمقراطية الامريكية [1].

وبعد توالي الاهتمامات الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط والذي تجلى من خلال استراتيجيات تبنتها اداراتها المتتالية, التي ركزت على دعم القوى الاقليمية الموالية لها في المنطقة لتقوم بدور حماية مصالحها, وتركيز دورها النيابي لحماية تلك المصالح باعتبار ان الشرق الاوسط منطقة حيوية وذات نفوذ وتفاعلات دولية اساسا مصلحة الولايات المتحدة, وتحذر باستخدام القوة العسكرية ضد اية قوة دولية او اقليمية تحاول التدخل او التأثير بتلك المصالح [2].

ج. التعاون لمواجهة التحديات المشتركة في عصر المنافسة.

غالبا ما تكون المنافسة المتزايدة بين الانظمة الديمقراطية والاستبدادية هي احد الاتجاهات المهمة التي تواجهها الدول في صياغة الاستراتيجية, اما الاتجاه الآخر فهو يتمثل بالتحديات المشتركة أو ما يمكن تسميته بالتحديات العابرة للحدود, التي لا تحترم حدود الدول وتأثيرها على الجميع وكلا الاتجاهان يؤثران في بعضهما مما يؤدي الى التغير بالمنافسة الجيوسياسية وتفاقم المشكلات، وغالبا ما يقود لتعقيد سياق معالجة التحديات المشتركة بينهما في هذه الحالة فالاستراتيجية تتعامل معهما وتعترف بالعلاقة بينهما وتتكيف وفقا لتلك العلاقة[3].

ما زال الشرق الاوسط مفعم بالتفاعلات والتوترات المتأثرة بموازين القوى الدولية المتأرجحة سلبا وايجابا بين الثنائية والاحادية او متعددة الاقطاب, فاستراتيجية الولايات المتحدة وفق علاقاتها لا تبتعد عن ذلك الاطار في تأثيرها على المنطقة, إذا كانت تريد تغيير سياسة الشرق الأسط، فإن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار سياسات الصين وروسيا في المنطقة، وقد صنفتهما وثائق الاستراتيجية الأمريكية على أنهما طليعة منافسيها, وستواجه الولايات المتحدة مخاطر ازدياد النفوذ الصيني والروسي في الشرق الأوسط إذا ما قامت بإعادة توجيه سياساتها في المنطقة بشكل يدفع الدول فيها إلى الالتفاف على العلاقات التاريخية معها وتوسيع علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع منافسي الولايات المتحدة[4].

ح. حماية مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية. تعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة يتضح من أسس تحركاتها نحوها، لذلك عملت على تطوير التعاون مع حلفائها وحتمية تحديد اخفاقات انتجتها ادارتها السابقة في التعامل مع القضايا الإقليمية، وسمح لجهات دولية فاعلة بالتحكم من التحولات السياسية للمنطقة لصالحها، وتماشياً مع هذه الرؤية لفهم وتفسير السياسة الدولية على أنها إدراك مرتبط بالاتجاه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة من خلال تعزيز قدراتها المختلفة لإظهار القوة الدعم الداخلي لدعم تحركات الولايات المتحدة وديناميكيتها [5].

---

(1) فراس عباس هاشم, **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: المرتكزات الجديدة لحدود الضبط الجيوسياسي**, المركز الديمقراطي العربي, متاح على الرابط الاليكتروني بتاريخ 27/ 12/ 2022 https://democraticac.de/?p=73811

(2) فراس محمد احمد الجحيشي, **التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة**, اكاديميون للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ط 1, 2015, ص 59.

(3) THE WHITE HOUSE WASHNGTON, NATIONAL SECURITY STRATEGY, 2022, p 9.

(4) مجموعة باحثين, **إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط شراكات مستدامة واستثمارات استراتيجية**, ترجمة مؤسسة راند, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, 2021, ص 23.

(5) إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، **المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق :تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي**، جداول للنشر والترجمة والتوزيع, بيروت، 2015، ص 288.

من خلال استراتيجية التزام والتوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الذي استحوذته وكأولوية في اجندة سياستها, وصفت باهتمام توسيع المجتمع الدولي المتشكل من ديمقراطية السوق وكاستراتيجية تهتم بالتجارة الدولية, وفتح الاسواق في الدول وازالة الموانع والحواجز الجمركية, اذ الزمت استراتيجيتها بأحقيتها في ازالة الانظمة المناوئة والدول المارقة وجعلها خيارا استراتيجيا بين تدخلها المباشر وتحريك الفواعل المحلية, وهو ما تم تحديده لعناصر استراتيجيتها التوسعية[1].

خ. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. جاءت صدمة 11/ 9 / 2001 فحدث بالمجتمع الدولي مضاعفة لجهود مكافحة انتشار الاسلحة النووية خوفا من وقوع اعتداء ارهابي نووي, ومن اثر الاختيارات الامريكية دعم الجهود بطريقة اقل رسمية, يمثل منع انتشار الاسلحة النووية الحيلولة دون شيوعها بين الدول, فمفهوم مكافحة الانتشار النووي هو مقترحا معبرا لجهود الولايات المتحدة لمواجهة ذلك الانتشار[2].

قامت الولايات المتحدة الامريكية لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل وهي احد مرتكزات استراتيجيات امنها القومي على ما يأتي[3]:

(1) خفض انتاج المواد المستعملة في صنع اسلحة الدمار الشامل وايقافها.
(2) ايقاف حصول ايران على صواريخ واسلحة الدمار الشامل.
(3) ايقاف انتشار الصواريخ والاسلحة النووية في جنوب اسيا.
(4) تعزيز اجراءات مراقبة التصدير وتعزيز عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2- اهداف استراتيجية الامن القومي الامريكي

تتبنى الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة عدد من الخصائص المتعددة الأبعاد، وتتجاوز الاندفاع الجزئي ورد الفعل والأيديولوجيا، وتعتمد على الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها التي تبررها، وتدرك حدودها وتسعى للشفافية مع اكتسابها ثلاث خصائص أخرى فالاستراتيجية الأمريكية متماسكة دون تناقض، ويمكن إنشاء عقيدة وقائية لتكون الملح المركزي للسياسة وتطبيق هذه العقيدة على الدول الضعيفة فقط التي يمكن غزوها بسهولة، يجب أن تكون متسقة ومتنوعة وأن ترتبط العناصر ببعضها البعض في العمل والتنفيذ، ويجب أن تكون قابلة للتبديل للتكيف بعد بدء الردع في الحرب الباردة يتآكل ويفقد علاقته بالوضع، حيث تتغير ظروف العصر وبالتالي يجب أن تتغير الأساليب والوسائل أيضا فقط المبادئ وحدها تبقى ثابتة [4].

ومن خلال السياق العام لمبادئ الولايات المتحدة الامريكية وقدراتها التقليدية الكبيرة التي تمتلكها مثل قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية فان هناك عدد من المقاصد والاهداف التي تشكل أهم محطات تطور الاستراتيجية لها لتحقيق المصلحة القومية بمعناها الفضفاض وهي على النحو التالي:

أ. الاهداف العسكرية والامنية. أصبحت القوة العسكرية عنصرا لا غنى عنه للولايات المتحدة لمنع التهديدات وهذا ما تم التعبير عنه في تقرير استراتيجية الأمن القومي، الذي يؤكد تهديد الأمن القومي الأمريكي، فإنها ستلجأ لاستخدام الدبلوماسية عندما يكون ذلك ممكنا، وفي حين لا تجدي الوسائل الدبلوماسية، فإنها ستستخدم استراتيجيتها العسكرية عندما يتعين عليها القيام بذلك، او انها ستعمل مع الآخرين إذا استطاعت، لكنها ستلجأ إلى العمل بمفردها عندما تستنفد الوسائل السابقة[5].

---

(1) فراس محمد احمد الجحيشي, مصدر سبق ذكره, ص 64-65.
(2) ينظر في برونو تيرتري, **السلاح النووي بين الردع والخطر**, ترجمة عبد الهادي الادريسي, هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث كلمة, ط 1, 2011, ص153 وما بعدها.
(3) باهر مردان, **الاستراتيجية الامريكية الاهداف والوسائل والمؤسسات**, بكين, 2014, ص 29 – 30.
(4) غاري هارت, مصدر سبق ذكره, ص 32.
(5) ينظر في مالك عوني, **الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية**, مجله السياسة الدولية, العدد 127, 1997, ص 94 - 96.

لقد اعطت الولايات المتحدة المقام الاول لقضايا السلامة العسكرية والامنية وانها قد انتهجت سبيل تلك السلامة على النحو التالي[1] :

- نظرت في المقام الاول الى سلامتها الخاصة كدولة.
- حاولت أن توجد نظاما جماعيا للأمن تحت رعاية هيئة الامم.
- دخلت مع دول اخرى في دفاع جماعي وما زالت تسعى لتنمية وتقوية هذا الدفاع المشترك.

ان الهدف الاسمى الاول للولايات المتحدة هو تحقيق وتوفير الامن لمواطنيها وامن كامل اقليمها, حيث انهما كمفهوم بدأ بعد هجمات 9/11 وهو مهمة عسكرية وامنية وقانونية للدولة, اذ ان الغاية التقدم باتجاه الضمان لعدم حدوث هجمات ارهابية مشابه لما سبق وقادرة على ردها وافشالها حال وقوعها, فالأمن الحقيقي كهدف من اهداف وغايات الاستراتيجية يجب ان يكون على نحو متزايد وذات معنى واسع, الذي يشتمل على كفالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي, ويجب ان تحظى بثقة الشعب بقيادته وان تكون قادر على توفير الفرص لكسب العيش وامن المجتمع وامن بيئته الطبيعية, كما ويجب ان تؤمن مستقبل مواطنيها الذي يعد الهدف الاول[2].

ب. الاهداف الاقتصادية وتأمين الفرص . تسعى الدولة من خلال تنفيذ استراتيجيتها تحقيق وتأمين الفرص الاقتصادية وكمطلب مهم لضمان قوة الدولة عالميا, حيث ان الازدهار والعدل والقوة الاقتصادية الداخلية للدولة مرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بقدرة الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها الدولية, بما في فيها تشجيع وتوفير الديمقراطية في الداخل الامريكي وافشال الافكار والقوى الهدامة, فمن خلال الارتباط فيما بين الامكانيات تستطيع ان توسع الفرص وبالتالي تكون قادرة من استكمال قدراتها الاخرى العسكرية والاقتصادية والسياسية, فالجهد الامريكي في توسيع الفرص الاقتصادية وصناعة القوة هو امتداد لان يكون قوة للدولة على المستوى الخارجي الدولي[3]. لتحديد دور الاقتصاد في الاستراتيجية الامريكية تجاه الشؤون الدولية يجب اكتشاف عناصر الاستراتيجية بشكل عام، فالاستراتيجية من حيث الهدف الاقتصادي تشبه إلى حد كبير الفرضية العلمية، والاهداف الاقتصادية هي المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للولايات المتحدة، اذ ان ارتفاع مستويات المعيشة هدفاً هاماً لسياسة الولايات المتحدة على مدى أجيال، فالاقتصاد القوي ضروري لدفع تكاليف تنفيذ السياسة الخارجية، حيث أن الانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة يفوق الدول الأخرى، مما يعد مكسب متناسب في نفوذها على السياسة الاقتصادية الدولية والحوكمة [4].

ت. الاهداف السياسية .

إن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بالتعقيد والتشابك لتداخل صلاحيات وتأثير أكثر من مؤسسة رسمية وغير رسمية, وقد بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تشهد تحولات في موازين قوة الفاعلين المشاركين في عملية صنع هذه السياسة، بعد الإخفاقات التي واجهتها السياسات الأمريكية خلال الإدارات المتعاقبة وانفرادها بالهيمنة على النظام الدولي الذي أسسته عقب نهاية الحرب العالمية الثانية لخدمة مصالحها وأهدافها الاستراتيجية[5].

فالولايات المتحدة هي القوى العالمية الأولى بلا منازع والوحيدة التي لها اليد الطولى على المستوى العالمي بقوتها العسكرية الشاملة, في كل جزء مهم استراتيجيا في العالم ولديها درع واقي من أنظمة الصواريخ في البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى تهاجمها أو تهاجم حلفائها، واقتصاديا فلا تضاهيها

(1) يوسف ايبش, **اهداف السياسة الخارجية الامريكية**, منشورات مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي, 1954, , ص 10.
(2) ينظر في غاري هارت, مصدر سبق ذكره, ص 98-99.
(3) غاري هارت, مصدر سبق ذكره, ص 102.
(4) Howard J. Shatz, U.S. INTERNATIONAL ECONOMIC IN A TURBULENT WORLD STRATEGY, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2016 p 3.
(5) هايدي عصمت كارس, **الاستمرارية والتغير في علاقة مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية**, مجلة السياسة الدولية, العدد 224, مجلد 56, القاهرة, 2021, ص 5.

أمة أخرى في قدرتها فأمريكا أكبر مصدر زراعي في العالم وتحتل مكان الصدارة في التكنولوجيا العالية، الذي من خلاله تحول اقتصادها الى اقتصاد ما بعد الصناعي، ما ادت تلك التطورات لتطور مفهوم الهيمنة الامريكية، حيث اصبحت هيمنة اقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وثقافية وسياسية شاملة، لدرجة لم تصل لها اية امبراطورية عالمية في التاريخ(1).

ث. الاهداف الايدلوجية ونشر الليبرالية.

ومن أهداف وغايات الولايات المتحدة الأيديولوجية هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق انتشاره وإعاقته والحد من نفوذه الأيديولوجي، إنه أمر شديد بالنسبة له فضلا عن خسائره المالية التي تكبدها منذ عام 2014، التي أدت إلى انخفاض عدد متطوعيه بحلول عام 2016 بالمقابل محاربة عقيدته وعملياته العالمية، يجب أن تتبنى استراتيجية الهزيمة التي تشمل التعاون مع الحلفاء وشركات الإنترنت لتحديد معالم البيئة الإعلامية وتحسين أمن الحدود وقدرات الدفاع الداخلي، ومراجعة الإجراءات المركزة لمكافحة التطرف، وتقسيم صفوف المنظمة في مجالاتها الرئيسية وتحقيق أقصى قدر لدرجات الاستفادة من تدهور وتدمير مركز الخلافة الرئيسي لذلك التنظيم(2).

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية منغمسة بالسياسة العالمية، فألزمت نفسها المعسكر الغربي بمواجهة المعسكر الاشتراكي بشكل مباشر أو غير مباشر، واستخدام استراتيجيات مختلفة ضده تراوحت بين الرد الحاسم والمرن وبين الردع والاحتواء، كما عمدت لتسخير مختلف المتغيرات الفكرية والأيديولوجية المختلفة الفلسفة الاقتصادية والسياسية، بل حاولت أيضا تسخير أيديولوجيات أخرى من أجل تأمين التنافر للتوسع السوفيتي واحتوائه، وكان الإسلام من بين الأيديولوجيات التي تم توظيفها لاحتواء المد الشيوعي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات الأغلبية الإسلامية، مما يشكل امتدادا لما كان يُعرف بالمنطقة الرخوة للاتحاد السوفيتي السابق فعمدت الى دعم استخدام الإسلام كمصدر للقيم الأيديولوجية(3).

ثانيا: مؤسسات ادارة مخاطر الامن القومي الامريكي

يُعدّ القرار عنصراً جوهرياً في بناء نماذج الحركة السياسية وقد تعددت الدراسات حول مفهوم صنع القرار في أبعاده المختلفة، إذ تمثل عملية صنع القرار المرحلة المحورية في العملية السياسية، وقد يتم ترتيب القوى السياسية وبعدها يتم الانتقال إلى تشريع سياسات رسمية مثل مشروعات قوانين تقترح وتمرر عن طريق المؤسسة التشريعية أو إصدار مراسيم عن طريق القادة، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم مراجعة النتائج وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية التي تتم عبر إصدار قرارات تعزيز نفوذها وتحكم هيمنتها العالمية وهيمنتها على المنظمات الدولية بشكل يتناسب مع كونها إمبراطورية عالمية.

ومؤسسات صنع الاستراتيجية الامريكية هي الاجهزة ذات التأثير في رسم وصياغة وصنع الاستراتيجيات, ونوعيتها تتأثر تبعا لنوعية وامكانات الدول وطبيعة نظامها السياسي فضلا عن ان هياكل ومؤسسات صنع الاستراتيجيات في الدول الاوتوقراطية تختلف عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية اذ تتخذ في الاولى النمط المركزي في حين يكون في الثانية تعتمد النمط اللامركزي.

1- مؤسسات ادارة المخاطر الامن القومي الامريكي

تضم عملية ادارة المخاطر صنع القرار الامريكي عدداً كبيراً من الاطراف المشاركة مع اختلاف طبيعة هذه الاطراف, ففي حالات معينة تهيمن مؤسسات تابعة للسلطة التشريعية للولايات المتحدة على عملية صنع القرار, وفي حالات أخرى تكون عملية صنع القرار الخارجي مشتركة بين الرئيس ووزارة

(1) حسن محمد سليم, **الهيمنة الامريكية ومستقبل القوى الكبرى**, مكتبة جزيرة الورد, القاهرة, الطبعة الاولى, 2014, ص 91.
(2) سيث ج .جونز واخرون, **دحر تنظيم الدولة الاسلامية**, منشورات مؤسسة راند, سانتا مونيكا كاليفورنيا, 2017, ص 191.
(3) ياسر الزعاترة, **الظاهرة الإسلامية قبل11/ ايلول وبعده تجارب وتحديات وآفاق**, دار العربية للعلوم, بيروت, 2005, ص 114.

الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونغرس, واحيان ينحصر اطراف صنع القرار في التيارات العليا الثلاثة للحكومة اي الكونغرس والرئيس.

أ. مؤسسة الرئاسة يوجد اكثر من مؤسسة تشارك في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلا أنه يمكن القول أن الرئاسة هي أهم هذه المؤسسات على الإطلاق، إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية، فسلطة المبادرة في صنع السياسة الخارجية وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص في قمة هذه السلطة التي تمثلها الرئاسة, تعد مؤسسة الرئاسة من اهم المؤسسات لصنع السياسات والاستراتيجيات الامريكية وهي لا تضم رئيس الولايات المتحدة حسب انما تضم المكتب التنفيذي للرئيس والجهاز البيروقراطي الحكومي المتمثل بالوزارات والوكالات التابعة له, وللرئيس الامريكي صلاحيات تزيد من فاعليته ومركزيته لا سيما في فترة الحرب هي الصلاحية التي يتمتع بها لإعلان حالة الحرب دون العودة الى الكونغرس, فضلاً عن كونه القائد الاعلى للقوات المسلحة [1].

ب. الكونغرس الامريكي تنص المادة الاولى الفقرة الاولى من الدستور الامريكي على ان "تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة في الدستور الى الكونغرس الذي يتألف من مجلس للشيوخ واخر للنواب"[2], وللكونغرس محور مهم في النظام السياسي الامريكي ومرجع لسياسة الولايات المتحدة عن طريق الصلاحيات الممنوحة له, في المجالات التشريعية ومراقبة الادارة ومحاسبتها, وهذا ما يتعلق هدفين: **الهدف الاول** هو صياغة السياسة من خلال صياغة التشريعات القانونية, والموافقة على الميزانية العامة للدولة, اما **الهدف الثاني** فهو الرقابة على السلطة التنفيذية وسياستها ومراقبة الاستعمال الامثل للموارد المالية[3].

لقد تصاعد دور الكونغرس في اطار صنع السياسة الخارجية الامريكية بعد حرب فيتنام وفضيحة (ووترغيت) وايضاً في الوقوف بوجه مؤسسة الرئاسة, وقانون سلطات الحرب الذي سنة في 1973 ما هو الا خطوة في هذا المجال في محاولة منه لتقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع للكونغرس في القرارات الاستراتيجية[4].

- وزارة الخارجية : يعد وزير الخارجية المستشار الاول للرئيس الامريكي في ما يتعلق بأمور السياسة الخارجية, والمسؤول عن اجراء المفاوضات الدولية, والمتحدث باسم الحكومة وممثل الادارة لدى الكونغرس في ما يتعلق ببرامج المعونات للدول الاجنبية والمنظمات الدولية[5], وتعد وزارة الخارجية الجهة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة وتنسيقها خارجيا, زيادة على ذلك مجموعة من الادوار الاخرى التي تقوم بها الوزارة وتدخل في صميم عملها كأرسال المعلومات واستلامها من والى الدولة, كما تعد بمثابة قناة يتم من خلالها اتصال مؤسسات الدول الاخرى المعتمدة لدى الدول بالمؤسسات الرسمية فيها, فضلاً عن دورها في تقديم المقترحات والمشورة الى الرئيس[6].

ويقع على عاتق وزارة الخارجية العمل على تطبيق السياسات المعتمدة والدفاع عن مصالح أمريكا الحيوية على الساحة الدولية, ومتابعة التطورات السياسية وغير السياسية في مختلف الدول بصفة يومية,

---

(1) Forest McDonald, Michael Levy presidency of the United States of America (United States government), ,Feb. 7, 2023, 9:09 AM, Available at: https://www.britannica.com/topic/presidency-of-the-United-States-of-America

)2(THOMAS JEFFERSON, JAMES MADISON, THOMAS PAINE, AND JOHN ADAMS, ARTICLE 1, SECTION 9 OF THE U.S. CONSTITUTION, GRADE LEVEL 6-8 9-12, The Learning for Justice, Available at: https://www.learningforjustice.org/classroom-resources/texts/hard-history/article-1-section-9-of-the-us-constitution

(3) هشام الغريري, **صنع القرار في السياسة الامريكية** (بغداد: مركز الدراسات الدولية, 2001), ص17.

(4) خلف الجراد, **ابعاد الاستهداف الامريكي** (دمشق: دار الفكر, 2002), ص120.

(5) نصر محمد علي, جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة للولايات المتحدة, رسالة ماجستير غير منشورة, **جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية**, 2006, ص85.

(6) مازن اسماعيل الرمضاني, **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد, مطبعة دار الحكمة, 1991), ص345.

ويمكن تحديد مهام وزارة الخارجية في حماية حقوق الامريكيين في الخارج, وإدارة المفاوضات مع الغير من حكومات ومنظمات دولية, والدعاية لأمريكا والترويج لنظام حياتها الاجتماعي والاقتصادي, وجمع المعلومات السرية عن قدرات واهداف الدول الاجنبية, خاصة ما يتعلق منها بمصالح أمريكا الحيوية, وتجسيد التواجد الامريكي على الساحة الدولية , ويتبع وزارة الخارجية العديد من الاجهزة المتخصصة, وفي مقدمتها وكالة التنمية الدولية, ووكالة الرقابة على الاسلحة التي تعمل على منع انتشار الاسلحة النووية[1].

- **وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون)** تحتل المؤسسة العسكرية مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكي سواء بعدها وحدة ضمن الأجهزة التنفيذية أو في علاقاتها بالكونغرس وفي إطار ارتباطها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، كالمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام وغيرها، فضلاً عن مقتضيات تواجدها وتدخلها في مختلف أنحاء العالم[2], كما انها حلقة مهمة في صناعة استراتيجيات الولايات المتحدة, فهي تحاول دائماً ان تكون الاداة الابرز في تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية, ويعد وزير الدفاع مساعداً للرئيس الامريكي في كل الوسائل المتعلقة بالدفاع والامن القومي, وكثيراً ما يشترك رئيس هيئة الاركان العامة المشتركة مع صانعي القرار السياسي الخارجي الامريكي[3], كما وتعد الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري دولياً, وتنفيذ العمليات العسكرية ذات الاهداف السياسية (التدخل) وادارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة, اذ ترتبط بنحو40 معاهدة دفاع مشتركة مع دول حليفة فضلاً عن برامج تقديم معونات عسكرية, وكذلك تتولى عمليات تنفيذ النشاطات الامنية, والتعامل مع اي نزاع وصراع اقليمي حال وجوده [4].
- **مجلس الامن القومي الامريكي**

تأسس مجلس الأمن القومي عام 1947، اذ يخول القانون هذا المجلس معالجة شؤون الأمن الخارجي بمعناه الواسع، وقد أنشأ المجلس بموجب قانون الأمن القومي مع الاستخبارات المركزية ومكتب وزير الدفاع الأمريكي، وينص القانون على تسمية أعضاء مجلس الأمن القومي، وهم: رئيس الولايات المتحدة، ونائبه، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، وفي عام 1949 تم إنشاء منصب سكرتير تنفيذي للأمن القومي الذي تطور عبر السنوات ليصبح مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، وتصدر التوجيهات الرئاسية المتعلقة بالأمن القومي برعاية مجلس الأمن القومي، إضافة إلى تقرير استراتيجية الأمن القومي الذي يعد أهم وثيقة عامة متعلقة بالسياسة الخارجية والأمن الخارجي, تشمل مهام مجلس الأمن القومي المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية[5].

ويعد مجلس الأمن القومي هيئة حكومية لها تكوين مرن تتمثل وظيفته الأساسية في تنسيق أنشطة المصالح والمؤسسات المهتمة بالأمن القومي جميعها, ويرأس رئيس الدولة بنفسه أعمال المجلس ونائبه في حالات نادرة، ويمكن أن يضم المجلس في اجتماعاته عدداً من كبار الموظفين في الحكومة والوكالات المتخصصة والأجهزة التنفيذية, الذين يمكن دعوتهم لحضور اجتماعات تبحث قضايا لها صلة باختصاصهم، ويتولى مستشار الأمن القومي عملية تنسيق الأعمال التي يقوم بها المجلس كما يتولى مستشار الأمن القومي التنسيق بين الأجهزة والوكالات الآتية[6]:

---

(1) محمد ربيع واخرون, أمريكا والعالم في كتاب **صنع السياسة الامريكية والعرب** (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, 2021), ص23.
(2) منصف السليمي, **صنع القرار الأمريكي** (الأردن: مركز الدراسات العربي, ١٩٩٧), ص203.
(3) ستار جبار علاي, مصدر سبق ذكرة, ص81.
(4) عامر هاشم عواد, **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2010), ص132.
(5) المصدر نفسة, ص135.
(6) ياسين محمد حمد العيثاوي وانس اكرم محمد صبحي, صنع القرار السياسي الامريكي, **مجلة مداد الآداب**, العدد7 (العراق: 2014), ص310.

- وكالة المخابرات المركزية.
- وزارة الدفاع (وكالة مخابرات الدفاع) والأمن القومي المتخصصة في الاستخبارات الإلكترونية.
- هيئة أنظمة الفضاء.
- وزارة الخارجية، مكتب الاستخبارات والأبحاث الذي يعمل على توفير المعلومات من خلال التقارير التي ترد من السفارات الأمريكية بالخارج الهيئات الفرعية في وزارة الخزانة والطاقة.

2- مخاطر الامن القومي الامريكي

في إطار ازدهار التوجه الليبرالي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومع مجيء الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، وكما حدد وزير الخارجية وارن كريستوفر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الركائز الاساسية للسياسة الخارجية في ثلاثة نقاط رئيسية هي[1]:

- دفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفا أوليا في السياسة الخارجية الأمريكية.
- الحفاظ على القوة العسكرية الأمريكية وتكيف القوات لملائمة التعامل مع التحديات الأمنية.
- تنظيم السياسة الخارجية حول محور دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقد أظهرت الصين وروسيا وايران وبيونغ يانغ القدرة على تعزيز مصالحهم على حساب الولايات المتحدة وحلفائها ويمثل تهديدا للأمن القومي الأميركي, فقد أصبحت الصين منافساً قوياً وتحديا لها في مجالات متعددة لا سيما اقتصادياً وتقنياً، وستظل الصين أكبر تهديد للقدرة التنافسية التكنولوجية الامريكية، فهي قادرة على شن هجمات إلكترونية داخلها، كذلك تصارع الولايات المتحدة نظيرتها روسيا كلما توفر لها ذلك، على المستويين العالمي والاقليمي بما في ذلك استخدام القوة, أما إيران فستبقى تُشكل تهديداً إقليمياً في ظل استمرار أنشطتها الخبيثة، حيث تستمر في تهديد المصالح الأميركية، في ظل مساعيها إلى خفض النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط[2].

وبذلك يمكن تقسيم المخاطر التي تهدد الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الى :

أ. **التهديد الصيني** يتصاعد الحديث في الولايات المتحدة عن نفوذ الصين ودورها، وما قد تمثله من تهديد استراتيجي للبلاد، ليشمل الدوائر السياسية والعسكرية والاستخبارات والرأي العام الاميركي, وانضم النزاع على الفضاء الى مجال المنافسة معها، وفي ظل تقديرات تشير الى ان الصين قد تصبح القوة الفضائية المنافسة لها والمهيمنة, واعلن البنتاغون في تقرير سابق ان الصين تحرز تقدما في تطوير الصواريخ والاسلحة الالكترونية التي يمكن ان تستهدف الاقمار الصناعية الامريكية, كما ذكر ان الصين تسعى لتصبح قوة عالمية الذي يعد التهديد الاكبر للأمن القومي الاميركي [3].

ويلاحظ أن مبادرة "الحزام والطريق" شكلت نقلة في الرؤية الصينية العالمية، وإعادة لتعريف دورها وموقعها في النظام الدولي، وتعزيز تأثيرها السياسي وإمكاناتها الجيوسياسية، لتأخذ مكانتها في التأثير والفاعلية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي وبالتالي تفرض تحديات جيوسياسية أمام الولايات المتحدة في المنطقة، لا سيما وأن هذه المبادرة تنطوي على تطوير البنية التحتية والاستثمارات على طول طرق النقل الحيوية من والى الصين برا وبحرا [4].

ب. التهديد الروسي

(1) عامر حسن فياض، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 261, 2000، ص 154.

(2) Eric Marmi, Challenges and Threats to the Security of the United States, **ICDS Diplomatia**, March 16, 2018. Available at: https://icds.ee/en/challenges-and-threats-to-us-security/

(3) شوقي عشقوتي, سنة أولى غير مثمرة لبايدن في البيت الأبيض الإستراتيجيا الأميركية في المنطقة والعالم, **صحيفة الامن العام**, العدد101, شباط 2022, ص45.

(4) شاهر الشاهر، "الاستراتيجية الصينية الجديدة من عقد اللؤلؤ إلى جزر سليمان"، **موقع الميادي** ، 27 / 4 / 2022 ، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.almayadeen.net/research-papers

لقد شكلت المضايق التركية بين البحر الاسود والبحر الابيض بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس, واكتسبت قناة السويس أهمية استراتيجية بالنسبة للإمبراطورية الروسية منذ القديم، باعتبارها الطريق الأقصر إلى الشرق، حيث لم تكن آنذاك مواصلات برية سريعة بين الأقاليم المركزية لكل من روسيا وشرق سيبيريا والشرق الأقصى, إلى جانب ذلك لعب العامل الجغرافي دورا مهما في توجه روسيا نحو الشرق الأوسط حيث تمثل هذه المنطقة خاصرة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين يمثلان الجوار القريب لروسيا، التي تعمل بكل قواها لأجل ضمان مصالحها الحيوية فيه, لذلك لجأت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى الاهتمام بكل من تركيا وإيران على نحو خاص [1]. كما تسعى روسيا إلى مد نفوذها في الشرق الأوسط، والتمدد العسكري في حوض شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر، في إطار استراتيجية البقاء الدائم التي تنتهجها في الآونة الأخيرة[2], كان واضحاً في بداية القرن الحادي والعشرين, والسياسة الخارجية الروسية يحركها طموحان اثنان يعزز كل منها الاخر هما: تأكيد مكانة روسيا بوصفها احدى القوى العظمى في الساحة العالمية, وضمان ادارة الشؤون العالمية من قوى عدة تقف على قدم المساواة فيما بينها[3].

ج. التهديدات الارهابية

لا تزال بيئة التهديد متصاعدة ولا يزال الجناة المنفردون والمجموعات الصغيرة التي تحركها مجموعة المعتقدات الأيديولوجية والمظالم الشخصية, تشكل تهديدا مستمرا للولايات المتحدة, وتستمر الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات الإرهابية الأجنبية حفاظا بوجود مرئي على الإنترنت محاولة تحفيز المؤيدين لشن هجمات في الولايات المتحدة وحلفائها, وتحشد الجهات الفاعلة في مجال التهديد مؤخرا أعمال العنف, مستشهدة بعوامل مثل ردود الفعل على الأحداث الجارية والالتزام بالإيديولوجيات المتطرفة العنيفة, وتشمل أهداف العنف المحتمل التجمعات العامة والمؤسسات الدينية والمدارس والأقليات العرقية والدينية ووسائل الإعلام[4].

د. التهديد الايراني

كان التوجه نحو التفوق الإقليمي سمة من سمات السياسة الخارجية الإيرانية, وكانت إيران تجد نفسها مؤهلة بشكل فريد لتعلب دوراً بارزاً في منطقة الخليج, كما انها تعد نفسها واحدة من الدول الطبيعية الوحيدة التي تعمل في الشرق الأوسط، والتي يمكن ويجب أن يكون لها تأثير خارج حدودها, كقوة إقليمية متحمسة لتعزيز قدرتها على التأثير في السياسة والشؤون الإقليمية[5].

وإيران من بين القوى الإقليمية في المنطقة, لديها مشروع إقليمي تسعى لتحقيقه لتصبح قوة مؤثرة ومهيمنة, اذ إنها تعتمد على من يدعمونها من التيارات الدينية والأحزاب السياسية وبعض الفئات الاجتماعية التي تشترك في نفس المعتقد من بلدان المنطقة, يتم استخدامها كأسلحة في المنطقة لممارسة

(1) فاضل أحمد فاضل المدهاس , مصدر سبق ذكره , ص91.
(2) صفوت صادق الديب واخرون, المتغيرات الدولية والاقليمية وتأثيرها على أمن البحر الأحمر, **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**, جامعة السويس, العدد3 (مصر:2022), ص142.
(3) بافل باييف, "الاتحاد الروسي كفاح من اجل التعددية القطبية واغفال للعواقب!" , في: جرايمي هيرد (محرر)، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤية متنافسة للنظام الدولي** (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2013), ص205.
(4) Summary of Terrorism Threat to the United States, U.S. Department of Homeland Security , November 30, 2022 2:00 PM, Available at: https://www.dhs.gov/ntas/advisory/national-terrorism-advisory-system-bulletin-november-30-2022
(5) Cenap Çakmak ,Evolution and Change in Iranian Foreign Policy: From Ideology-Orientedness to Pragmatism ,Friday, 12 July 2013 15:51, https://www.academia.edu/4028614/

الضغط على القوى الأخرى كلما تطلبت مصالحهم ذلك, بهذه الاستراتيجية يمكن لإيران الوصول إلى وضع القوة الإقليمية المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط[1].

ه. اسلحة الدمار الشامل

يعد موضوع الانتشار النووي من الموضوعات الحيوية المهمة كونه يعبر عن شكل من اشكال التعامل في مجال العلاقات الدولية، لذا فقد استحوذت منطقة الشرق الاوسط على اهتمام كبير للحد من مستويات التسلح النووي وحيازة القدرة النووية في أطار المدركات الاستراتيجية للقوى الدولية والاقليمية، أذ بلغ مستوى المطالبة أمكانية جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل, ولعل موضوع أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط يعد حالياً من أهم الترتيبات الدولية والاقليمية لضبط مستويات الانتشار النووي ومحاولة بناء حالة من الاستقرار والتوازن في المنطقة والعالم[2].

ان السلاح النووي الاسرائيلي كان ولايزال القضية الأهم والأخطر في ملف الاستقرار والأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط برمتها طالما أنه خارج حدود المعرفة اليقينية بحدوده، ولا يخضع كغيره للرقابة الدولية وليس هناك من ينافسه أو يوازيه حتى هذه اللحظة أو من يرغب بفعل ذلك حتى في المستقبل المنظور على أقل تقدير، خصوصا وان الدروس المستنبطة من تجارب أولية للمنافسة لا تشجع أبدا على تكرار المحاولة، فضلا عن أن البيئة الدولية المعاصرة متكاتفة في كبح جهود الانتشار النووي ولو تطلب الامر استخدام القوة المفرطة وتدمير دول وشعوب بأكملها[3].

الخاتمة:

تبلورت الاستراتيجية الأمريكية في سياستها الخارجية وتركزت على أسس فلسفية برغماتية قائمة على مقاربة لتحقيق المصلحة القومية، فهي بغض النظر عن شخصية الرئيس وتعاقب الإدارات المختلفة ومع الأخذ بالاعتبار حول الفروقات بين تلك الإدارات، فإن المبادئ الأساسية والجوهرية المكونة للاستراتيجية يؤكد محتواها الحفاظ على سيادة الولايات المتحدة، مع مراعاة التنسيق والاختلافات الشكلية حسب اختلاف شخصيات الرؤساء وانتماءاتهم الحزبية.

فقد اتسمت الاستراتيجيات التي صاغتها الإدارات الأمريكية بأنها تحمل توجيهات وإشارات لنواياها تجاه كل من حلفاء وأعدائها، حيث توفر الوثيقة رؤية نافذة على التحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وتحدد الأولويات القصوى بشأن قضايا أمنها القومي، لتعطي نظرة أوسع حول كيفية تعزيز مصالحها الحيوية, كون استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط لم تكن وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001 م بل إنها محكمة تجاه المنطقة, وقد تبلورت بوضوح ببدء الحرب الباردة والى يومنا هذا ولكن شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول، على الساحة العالمية والعلاقات الدولية لتدفع بالولايات المتحدة الإعلان عن استراتيجية جديدة قوامها ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

Sources

(1) عبد الخالق صلاح محمد وصلاح ابراهيم حمادي, "مستقبل الامن القومي العربي في ظل التحديات الاقليمية", **مجلة تكريت للعلوم السياسية**, العدد 15 (العراق: 2018), ص 192.

(2) عمار حميد ياسين, اشكالية الانتشار النووي وأثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في اقليم الشرق الاوسط بعد أحداث 11 أيلول عام 2001, **مجلة العلوم السياسية**, العدد (بغداد:2018), ص40.

(3) صفاء خليل كاظم, "البرنامج النووي الاسرائيلي الدوافع - الاتجاهات – المضامين والسيناريوهات المستقبلية", **مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية**, العدد1 (اربيل: 2017), ص54.

1. Gary Hart, The Fourth Great Strategic Power of the United States in the Twenty-First Century, Translated by Muhammad Mahmoud Al-Tawbah, Obeikan Library, Saudi Arabia, 1st edition, 205.
2. John Meirsheimer, The War of Ideas and the Israeli Lobby in America, translated by Medhat Taha, Nafro for Publishing and Distribution, 1st edition, Egypt, 2007.
3. Qassem Dahman, Transformations of the American Strategy in the Middle East, any books for publication, London, 2020.
4. Noam Chomsky, Illusions of the Middle East, translated by Sherine Fahmy, Oriental International Library, 1st edition, Cairo, 2004.
5. Holly Sklar, Brave New World Order in Cynthia Peter (ed) Collateral Damage: The New World Order at Home and Abroad (Boston: South end Press, 1992).
6. Abdel-Ghaffar Afifi Al-Dweik, Modern Trends in International Crisis Management, The Middle East as a Model, International Journal of Crisis Research, Volume 1, Introductory Issue, Riyadh, 2017.
7. Firas Abbas Hashem, US Foreign Policy towards the Middle East: The New Pillars of the Frontiers of Geopolitical Control, The Arab Democratic Center, available online on 12/27/2022 https://democraticac.de/?p=73811
8. Firas Muhammad Ahmed Al-Juhaishi, The New Strategic Balances in Light of a Changing Security Environment, Academics for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1st edition, 2015.
9. THE WHITE HOUSE WASHNGTON, NATIONAL SECURITY STRATEGY, 2022.
10. A group of researchers, Reshaping the American Strategy in the Middle East, Sustainable Partnerships and Strategic Investments, translated by the RAND Corporation, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2021.
11. Ibrahim bin Abdulaziz Al-Muhanna, Competition for the Top and the Shift of Power to the East: The Development of the International System Since the Fall of the Soviet Union, Adulat for Publishing, Translation and Distribution, Beirut, 2015.
12. Looking at Bruno Tertre, Nuclear Weapons Between Deterrence and Danger, Translated by Abd al-Hadi al-Idrisi, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage Kalima, vol. 1, 2011, p. 153 et seq.
13. Baher Mardan, American Strategy: Goals, Means, and Institutions, Beijing, 2014.
14. Look at Malik Awni, American Military Strategy and its Position in American Foreign Policy, International Policy Magazine, Issue 127, 1997.
15. Yusuf Ibish, Objectives of American Foreign Policy, Publications of the Permanent Graduate Conference on the Issues of the Arab World, 1954.
16. Howard J. Shatz, U.S. INTERNATIONAL ECONOMIC IN A TURBULENT WORLD STRATEGY, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2016.
17. Heidi Ismet Kars, Continuity and Change in the Relationship of American Foreign Policy-Making Institutions, Journal of International Politics, Issue 224, Volume 56, Cairo, 2021.
18. Hassan Mohamed Selim, American Hegemony and the Future of the Great Powers, Ward Island Library, Cairo, first edition, 2014.

19. Seth J. Jones et al., Defeating the Islamic State, RAND Corporation Publications, Santa Monica, California, 2017.
20. Yasser Al-Zaatrah, The Islamic Phenomenon Before and After September 11, Experiences, Challenges, and Prospects, Dar Al-Arabiya for Science, Beirut, 2005.
21. Forest McDonald, Michael Levy presidency of the United States of America (United States government), ,Feb. 7, 2023, 9:09 AM, Available at: https://www.britannica.com/topic/presidency-of-the-United-States-of-America
22. THOMAS JEFFERSON, JAMES MADISON, THOMAS PAINE, AND JOHN ADAMS, ARTICLE 1, SECTION 9 OF THE U.S. CONSTITUTION, GRADE LEVEL 6-8 9-12, The Learning for Justice, Available at: https://www.learningforjustice.org/classroom-resources/texts/hard-history/article-1-section-9-of-the-us-constitution
23. Hisham Al-Ghurairy, Decision Making in American Politics (Baghdad: Center for International Studies, 2001).
24. Khalaf al-Jrad, Dimensions of American Targeting (Damascus: Dar al-Fikr, 2002).
25. Nasr Muhammad Ali, Pressure groups, interests, and public policy of the United States, an unpublished master's thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, 2006.
26. Mazen Ismail Al-Ramadan, Foreign Policy: A Theoretical Study (Baghdad, Dar Al-Hikma Press, 1991).
27. Muhammad Rabi` and others, America and the world in the book Making American and Arab Policy (Amman: Dar Al-Yazuri Al-Ilmiya for Publishing and Distribution, 2021).
28. Moncef Al-Sulaimi, American Decision Making (Jordan: Arab Studies Center, 1997).
29. Amer Hashem Awwad, The Role of the Presidency in Making the Comprehensive American Strategy After the Cold War (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2010).
30. Yassin Muhammad Hamad Al-Ithawi and Anas Akram Muhammad Sobhi, American Political Decision Making, Medad Al-Adab Magazine, Issue 7 (Iraq: 2014).
31. Amer Hassan Fayyad, Liberal Democracy in Vehicles and Orientations of American Foreign Policy towards the Arab World, Arab Future Magazine, Issue 261, 2000.
32. Eric Marmi, Challenges and Threats to the Security of the United States, ICDS Diplomatia, March 16, 2018. Available at: https://icds.ee/en/challenges-and-threats-to-us-security/
33. Shawqi Ashqouti, A fruitless first year for Biden in the White House, the American strategy in the region and the world, Public Security Newspaper, Issue 101, February 2022.
34. Shaher Al-Shaher, "The New Chinese Strategy from the Pearl Necklace to the Solomon Islands," Al-Mayadi website, 4/27/2022.
35. Safwat Sadiq El-Deeb and others, International and regional variables and their impact on the security of the Red Sea, Journal of Political and Economic Studies, Suez University, Issue 3 (Egypt: 2022).

36. **Pavel Baev, "The Russian Federation is a Struggle for Multipolarity and Ignore the Consequences!" , In: Graeme Hurd (Editor), Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing** Visions of the International Order (Abu Dhabi: Emirates Center for **Strategic Studies and Research, 2013).**
37. **Cenap Çakmak, Evolution and Change in Iranian Foreign Policy: From Ideology-Orientedness to Pragmatism, Friday, 12 July 2013 15:51, https://www.academia.edu/4028614/**
38. **Abd al-Khaleq Salah Muhammad and Salah Ibrahim Hammadi, "The Future of Arab National Security in Light of Regional Challenges," Tikrit Journal of Political Science, Issue 15 (Iraq: 2018).**
39. **Ammar Hamid Yassin, The problem of nuclear proliferation and its impact on the strategic balance equation in the Middle East region after the events of September 11, 2001, Journal of Political Science, Issue (Baghdad: 2018).**
40. **Safaa Khalil Kazem, "The Israeli Nuclear Program Motives - Trends - Implications and Future Scenarios", Cihan University Scientific Journal - Erbil, Issue 1 (Erbil: 2017).**